و اقع الاستثمار السياحي في الجز ائر
-مع عرض لحجم الامتيازات الممنوحة وتشخيص لأهم المعوقات الكابحة-

THE REALITY OF TOURISM INVESTMENT IN ALGERIA - WITH A VIEW THE SIZE OF THE CONCESSIONS GRANTED AND A DIAGNOSIS OF THE MOST IMPORTANT INHIBITING OBSTACLES -

داود غديري
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة/ كلية ع إ ت ع ت / مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة الجز ائر
d.ghediri@centre-univ-mila.dz

مليكة بلفتحي
جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل/كلية ع إ ت ع ت/ مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة الجز ائر
malakbelfethi@gmail.com

سارة بوحبل
جامعة الجز ائر3/ كلية ع إ ت ع ت / مخبر الصناعات التقليدية الجز ائر
bouhabel.sarra@univ-alger3.dz

المؤلف المرسل: داود غديري، **الإيميل:** d.ghediri@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/10 تاريخ القبول: 2020/10/01 تاريخ النشر: 2021/01/22

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، من خلال قياس مكانته على المستوى الوطني، وتحديد نصيب الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية الموجهة إليه، وأيضا تبيان أثر الاستثمار السياحي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، إضافة إلى عرض لحجم الامتيازات والحوافز الممنوحة لتطويره، وأيضا تشخيص مختلف المعوقات والمشاكل التي تحول دون النهوض بقطاع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر وترقيته.

وقد أسفرت الدراسة بأن الجزائر رغم المقومات السياحية الجبارة التي تملكها، والامتيازات والحوافز الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي وبالتالي تطوير وترقية قطاع السياحة، ما يؤهلها أن تكون مقصدا سياحيا بارزا، إلا أنه وبسبب عدم الاهتمام بالقطاع

السياحي ووجود جملة من المشاكل والمعوقات المعرقلة لتطوير الاستثمار فيه، جعلت القطاع يعاني من ضعف شديد.

الكلمات المفتاحية : السياحة، الاستثمار السياحي، امتيازات الاستثمار السياحي، معوقات الاستثمار السياحي، الجزائر.

ABSTRACT

This paper aims to diagnose the reality of tourism investment in Algeria, by measuring its position at the national level, determining the share of domestic and foreign tourism investments directed to it, and also showing the impact of tourism investment on some economic indicators in Algeria, in addition to showing the size of the Concessions and incentives granted for its development, and also Diagnosing the various obstacles and problems that hinder the advancement and promotion of the tourism sector and tourism investment in Algeria.

The study revealed that Algeria, despite the tremendous tourism potentials that it possesses, and the Concessions and incentives granted to encourage tourism investment and the development and promotion of the tourism sector, which qualifies it to be a prominent tourist destination, but because of the lack of interest in the tourism sector and the existence of a number of problems and obstacles hindering the development of investment in it, the sector has suffered from severe weakness.

Keywords: Tourism, Tourism investment, Tourism Investment Concessions, Tourism Investment Obstacles, Algeria.

Jel classification code: F21, L83.

1. المقدمة

تحظى السياحة بأهمية بالغة في مختلف دول العالم؛ إذ لم تعد تقتصر على الترفيه والتسلية والسفر، بل أصبحت ترتبط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي والأنشطة الثقافية والاجتماعية والبيئة، وهي الآن أحد النشاطات الاقتصادية المهمة للتنمية الشاملة، وجذب

الاستثمار في مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية، ومصدر لزيادة الدخل، وتوفير فرص التوظيف والاستثمار.

ويُنظر إلى السياحة في الجزائر على أنها فرصة للنمو والتنويع الاقتصادي، وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فسنت العديد من القوانين التي تنظم القطاع السياحي والاستثمار فيه وتحدد مناطق التوسع السياحي، كما أنشأت العديد من الهيئات والأجهزة المعنية بتطوير وترقية الاستثمار السياحي وحماية السياحة وتشجيعها، كما منحت العديد من الامتيازات والضمانات بغية تشجيع الاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي.

وتبعا لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما و اقع ومكانة الاستثمار السياحي في الجز ائر في ظل حجم الامتيازات والحو افز الممنوحة لتطويره والمعوقات الكابحة للنهوض به؟

وضمن متطلبات الإجابة على هذا التساؤل والإحاطة بجميع جوانب البحث، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، هي:

- عموميات حول الاستثمار السياحي؛
- تشخيص واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- الامتيازات والحوافز الممنوحة لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- المعوقات المعرقلة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر.

2. عموميات حول الاستثمار السياحي

1.2 تعريف الاستثمار السياحي

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت للاستثمار السياحي والتي سوف نشير إليها على سبيل الذكر لا الحصر، فيما يلي:

يقصد بالاستثمار عند دارسي السياحة : "تقييم المشاريع أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات لكل من النفقات العامة والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة، ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد، وفي هذا الإطار يجب التأكيد على أن دراسة الجدوى أمر حيوي ومهم عند الرغبة في استثمار الأموال في إقامة مشروعات سياحية" (تهتان و شويرب، 2016، صفحة 89).

وعرفته المنظمة العالمية للسياحة بأنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (العاني، 2008، صفحة 19).

كما عرفته مجموعة بنك التنمية الإفريقي كالآتي: " يعني الاستثمار في صناعة السياحة إنشاء رأس مال أو سلع قادرة على إنتاج سلع أو خدمات أخرى داخل صناعة السياحة، والتي يمكن أن تزيد الأرباح في القطاع الخاص أو تؤدي إلى تنشيط المنطقة والنمو الاقتصادي للقطاع العام" (African Development Bank Groupe).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة سواء من الجانب المحلي أو الأجنبي، وهي من الأنشطة الواعدة ذات العوائد المالية الكبيرة، وتنقسم إلى الاستثمار في الموارد والثروات السياحية أو في مجال الخدمات السياحية.

ووفقًا لمجلس السفر والسياحة العالمي (WTTC) تتعدد مجالات الاستثمار السياحي كتطوير وصيانة أماكن الإيواء الفندقي والقرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، المتاحف ومراكز الترفيه والمتنزهات (NAWAZ & HASSAN, 2016, p. 583)، المراكز الرياضية والمطاعم، وسائل النقل والمواصلات السياحية، ترميم الأماكن والمعالم السياحية الشهيرة، إنشاء مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالسياحة (Paramati, Chi Keung, & Alam, 2018, p. 3).

2.2خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من المميزات نذكر منها (واضح و فطوش، 2018، صفحة 540):

- تكون الاستثمارات السياحية في أصول ثابتة ولمدة طويلة الأجل تتراوح بين 20- 25 سنة، مما يترتب عليها تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- إن العائد المترتب عن الاستثمارات السياحية ليس سريعا نظرا لطول مدة هذه الاستثمارات؛
- لا تستطيع الاستثمارات السياحية تغيير منتجاتها بالمشاريع الأخرى؛

- لا تحتاج الاستثمارات السياحية إلى عناصر معقدة كالتكنولوجيا مثلا، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري والذي يجب أن يكون متخصصا في الخدمات السياحية؛
- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة، من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي؛
- تعتبر الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة التي لا يمكن نقلها من مكان لآخر؛
- من جهة أخرى يعتبر الاستثمار السياحي شديد الحساسية للقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في أي دولة، فكلما قلت التعقيدات والعراقيل الحكومية زاد الإنفاق المحلي والأجنبي في قطاع السياحة.

3.2 أهمية الاستثمار السياحي

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي تكمن في مدى مساهمته في تطوير الاقتصاد العالمي على كلا المستويين: الكلي أو الجزئي، ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الدور الذي تلعبه في زيادة الدخل الوطني، تحسين مستوى الدخل الفردي ومستواهم المعيشي نتيجة لتنوع نفقات السياح (عبوي، 2008، صفحة 25)، وترجع أهمية الصناعة السياحية إلى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفي مقدمتها (بلالطة، 2007، الصفحات 125-126):

- يزيد الاستثمار السياحي من مصادر الدخل بالعملات الصعبة، إذ يشكل أحد أهم مصادر جذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (Durafour & Mesplier, 1992, p. 60)؛
- السياحة وعاء ضريبي مهم، حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية؛
- تعتمد السياحة على العامل البشري اعتمادا كبيرا، فالاستثمار في القطاع السياحي سيعمل على توفير فرص عمل كثيرة، وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر أنه يعمل في المجال السياحي 1 من كل 11 عاملا على مستوى العالم؛

- يزيد الاستثمار السياحي من الاهتمام بالقيم الحضارية والعادات والتقاليد والتراث الشعبي والفني؛
- زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختلف الجنسيات وبين شعوب الدول المستقبلة لهم؛
- يلعب الاستثمار السياحي دورا هاما في تحقيق النمو المتوازن لإحداث التنمية الاقتصادية؛
- تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق "المضاعف"، ويقصد بذلك أن الاستثمار السياحي يحقق دخلا يؤدي إلى زيادة دخول العاملين فيه، وهؤلاء العاملين سوف ينفقون دخولهم على تلبية طلباتهم الاستهلاكية، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية والتوسع في إنشائها (Rochefoucauld, 2007, p. 53).

4.2 تصنيفات الاستثمار السياحي

لا تختلف تصنيفات الاستثمار السياحي عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى وعليه نجد (زغاش، 2016، صفحة 11):

1) **حسب القائم بالاستثمار:** نجد استثمار خاص أو عام أو مشترك؛
2) **حسب جنسية المستثمر:** نجد استثمار سياحي محلي أو دولي أو إقليمي أو وطني؛
3) **حسب مدة الانجاز:** نجد استثمار سياحي طويل الأجل أو قصير الأجل أو موسمي؛
4) **حسب سرعة تحقيق العائد:** نجد استثمار سياحي ذو عائد سريع وآخر ذو عائد بطيء.

5.2محددات نمو الاستثمارات السياحية

تتعدد المحددات المتحكمة في نمو الاستثمارات السياحية بين محددات رئيسية وأخرى ثانوية، بالنسبة للأولى يتم الحديث عن ما يلي (معافة، 2018، صفحة 365):

- مستوى الدخل وتوزيعه؛
- مستوى التعلم ودرجة التحضر؛
- البناء الاجتماعي والعطل.

بينما المحددات الثانوية المرتبطة بالدولة، وتشمل:

- **الموقع الجغرافي:** وهو من أهم العناصر التي تحقق التدفق السياحي خاصة إذا كان قريبا من الأسواق، الأمر الذي يوفر الوقت ويقلل من التكاليف فضلا عن تنوع وسائل النقل والمواصلات.
- **التسويق السياحي:** هذا الأخير يعد من العوامل المهمة جدا لنجاح الاستثمار السياحي، فبفضله يتمكن الزبون من معرفة العرض السياحي لبلد ما من خلال توظيف الدعاية، الإعلان، والإشهار.
- **تقديم الحو افز للمشاريع السياحية:** ويتعلق الأمر بتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال منح القروض طويلة الأجل للمستثمرين في القطاع السياحي، وكذا تقديم المساعدات الفنية من خلال القيام بدراسات شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية والفندقية.
- **التخطيط والتنظيم السياحي الرشيد:** من أجل نجاح الاستثمارات السياحية لابد من تنظيم محكم من جهة، وتخطيط مدروس عبر حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع من جهة أخرى.

ويؤكد العديد من المؤلفين على أهمية مستوى التنمية الاقتصادية في البلد لنجاح الصناعة السياحية والمشروع السياحي فيه، فلابد من بنية تحتية تقنية واجتماعية متطورة وكذا النقل وتكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة إلى جودة رأس المال البشري وتوفر المعالم السياحية، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية كالأحداث الرياضية والثقافية والتجارية.

3. تشخيص و اقع الاستثمار السياحي في الجز ائر

1.3 مؤشرات قياس مكانة السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

صنف تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي "لدافوس" لعام 2017 الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في القطاع السياحي، حيث جاءت في الترتيب 118 عالميا، ضمن 136 دولة شملتها الدراسة، أما على مستوى شمال إفريقيا فقد جاءت الجزائر في المرتبة الرابعة بعد تونس ومصر والمغرب، وكانت المنظمة العالمية للسياحة قد أدرجت قطاع السياحة في الجزائر وتشجيع الاستثمار فيه كأحد الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق تنمية مستدامة (بوغليطة و بن عوالي، 2019، صفحة 44). والشكل الموالي يمثل الترتيب والتنقيط الذي حصلت عليه الجزائر من خلال جميع المؤشرات الفرعية

المكونة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2019:

الشكل 1: الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر عام 2019.

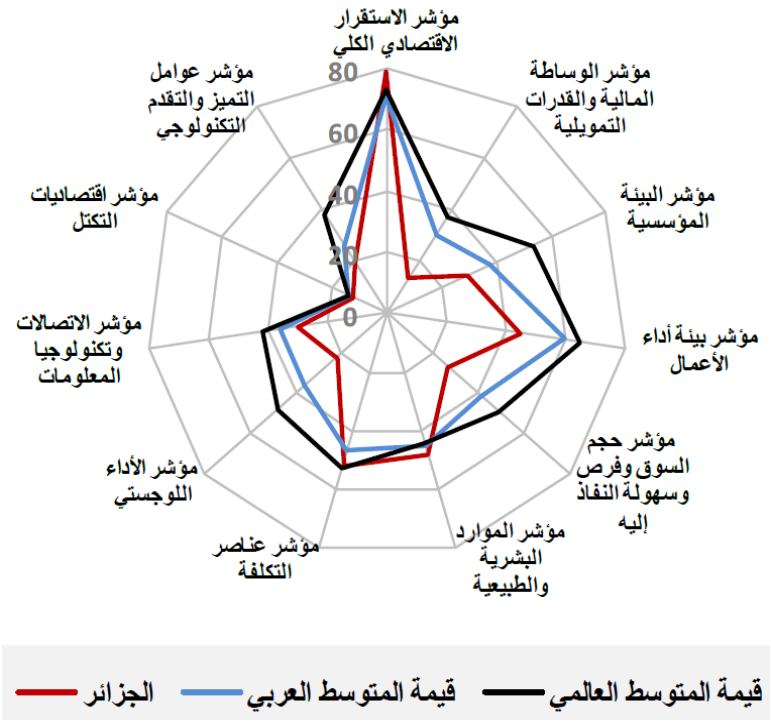

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 56).

حسب التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نلاحظ أن أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار عام 2019 قد حقق نتائج إيجابية في ثلاثة (03) مؤشرات فقط وهي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، هذه النتائج قدرت بـ 80، 47، 53 نقطة على التوالي مقارنة بالقيمة المثلى (80)، حيث جاءت أعلى من قيمة المتوسط العالمي والعربي.

ولكن رغم هذا التحسن في الثلاث مؤشرات السابقة، يبقى هذا غير كاف للنهوض بالسياحة كما أنه غير كاف لتحفيز المستثمرين للاستثمار في القطاع، حيث أن باقي المؤشرات

سجلت نتائج متدنية وأقل من قيمة المتوسط العالمي وحتى بالنسبة للدول العربية، هذه المؤشرات تمثلت في: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر الأداء اللوجستي والبنية التحتية والأنشطة المساعدة والداعمة للقطاع السياحي، مؤشر اقتصاديات التكتل وخلق الشراكات، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه. وهذا الضعف في النتائج المتعلقة بالمؤشرات الأخيرة يقف عائقا أساسيا لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

2.3 نصيب القطاع السياحي الجزائري من الاستثمارات المحلية والأجنبية

تشكل السياحة رافدا مهما من روافد التنمية الاقتصادية، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الخام، ولا يتأتى هذا بدون القيام باستثمارات حقيقية تنمي حظيرة هذا القطاع من كل الجوانب، لكن بالرغم من هذه الأهمية لا زال الاستثمار السياحي في الجزائر دون المستوى المطلوب مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى (مدياني و عبد القادر، 2017، صفحة 515). كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: بيانات التصريح بالاستثمارات المحلية (2002- 2016).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246130	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.6	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.008	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	**63804**	**100**	**12800834**	**100**	**1138412**	**100**

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017).

بتحليل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نستخلص أن عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة (2002-2016) بلغ 63804 مشروع استثماري، وبالرجوع إلى قطاع السياحة نلاحظ أنه

يستحوذ على نسبة 1.6% من العدد الإجمالي للمشاريع المنجزة خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة جدا.

لكن بالرغم من النسبة الضئيلة التي يمثلها عدد المشاريع الاستثمارية السياحية، إلا أن القيمة المالية لتلك المشاريع كانت تمثل 7.61% من إجمالي القيمة المالية للمشاريع المنجزة خلال تلك الفترة، وهذا ما يعكس لنا ضخامة الغلاف المالي المخصص لتلك المشاريع الاستثمارية، وهذا ما إذا قورنت ببعض القطاعات الأخرى كقطاع التجارة، وقطاع الاتصالات، وقطاع الصحة، وقطاع الزراعة. ونظرا للأهمية التي أولتها الجزائر لقطاع السياحة لاسيما بعد صدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 **(SDAT)**، فإن تلك الاستثمارات السياحية وبالرغم من قلة عدد المشاريع فقد ساهمت في خلق 62069 وظيفة خلال نفس الفترة، وهذا يعكس لنا التوجه الحكومي والمتعاملين الاقتصاديين لإعادة هذا القطاع إلى مكانته المفقودة منذ زمن بعيد، ويعزى هذا كذلك إلى التراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط، ولسياسة التقشف التي اتبعتها الدولة بقصد التقليل من الإنفاق الحكومي، الأمر الذي وضع المستثمر في حالة فراغ استثماري (مدياني و عبد القادر، 2017، صفحة 518).

الجدول 2: مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003- 2015).

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)	النسبة (%)
الطاقة	22	28	6489	19130	28
المعادن	17	21	16486	14371	21
العقارات	14	19	14199	13343	20
المواد الكيميائية	12	14	3863	7294	11
الفنادق والسياحة	**08**	**12**	**5826**	**2678**	**04**

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016).

يتبين من قيم الجدول أعلاه أن السياحة في الجزائر لا تشكل قطبا أو مقصدا بارزا من مقاصد الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث لا تتعدى الاستثمارات السياحية الأجنبية نسبة 4% من مجموع المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-

2015)، وهذا ما يدعو الجهات الفاعلة إلى تعزيز الشراكة الأجنبية في المجال السياحي، لنقل خبرات الدول الرائدة في المجال والاستفادة منها لبعث نشاط الاستثمار السياحي في الجزائر.

3.3 حجم الملفات المعالجة للاستثمارات السياحية في الجز ائر

يمثل الاستثمار السياحي مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية، ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجها السياحي.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي (فقير و لعروم، 2017، صفحة 7)، والجدول الموالي يعرض تطور المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر خلال الفترة (2013-2017):

الجدول 3: الملفات المعالجة للاستثمارات السياحية على مستوى لجنة تقييم تطور المشاريع خلال (2013-2017).

الفترة	عدد المشاريع المدروسة	عدد المشاريع الممنوحة	عدد المشاريع المرفوضة
2013	265	199	66
2014	320	227	93
2015	692	574	118
2016	588	460	128
2017	789	638	151

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2017).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة في تزايد مستمر خلال الفترة (2013-2017)، لاسيما بعد سنة 2014 حيث تضاعف عدد المشاريع السياحية بالضعف عام 2015 عنه عام 2014، حيث كان عدد الملفات المعالجة المدروسة على مستوى لجنة تقييم تطور المشاريع عام 2013 حوالي 265 ملف ليصل عام 2017 إلى 789 ملف، ما يعكس توجه المستثمرين إلى الاستثمار في هذا القطاع، كما يتبين أنه يوجد

العديد من الملفات المرفوضة، ويمكن إرجاع ذلك لوجود عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري.

4.3 أثر الاستثمار السياحي على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

تتجلى أهمية السياحة والاستثمار فيها من الناحية الاقتصادية في دور الإيرادات المتأتية من ذلك في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك فالسياحة مهمة كمصدر للعملة الصعبة، تساهم السياحة أيضا والاستثمار فيها في إنشاء فرص العمل إما مباشرة في قطاع السياحة نفسه أو بشكل غير مباشر (Al-Hallaq, Athamneh, & Suleiman, 2019, p. 2) ، هذا ما سوف نبينه بنوع من التفصيل في السطور الموالية.

1.4.3 مساهمة الاستثمار في القطاع السياحي في استحداث مناصب الشغل في الجزائر

تكتسي السياحة دور كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول التي تتوفر فيها مقومات السياحة وقامت بدعم الاستثمارات في هذا القطاع، والجزائر باعتبارها تمتلك مقومات سياحية متنوعة وكبيرة تتوزع على ربوع الوطن، فقد قامت في السنوات الأخيرة بزيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة، وذلك من خلال سن العديد من القوانين، ومنح امتيازات وحوافز جبائية للمستثمرين في هذا القطاع، مما ساهم في خلق واستحداث وظائف عمل جديدة كل سنة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 4: عدد العمالة المستحدثة في القطاع السياحي خلال الفترة (2011- 2017).

(الوحدة: بالآلاف).

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمالة المباشرة في قطاع السياحة	266.6	292.2	321.9	302.4	326.4	346.7	346.9
عدد العمالة الكلية في قطاع السياحة	545.6	628.1	697.0	649.4	686.7	731.4	725.1

المصدر: (UNWTO، 2017)

حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة حول الجزائر لسنة 2017، بلغت مساهمة قطاع الأسفار والسياحة في سنة 2017 في توفير 346.9 ألف وظيفة مباشرة و 725.1 وظيفة

مباشرة وغير مباشرة، بعدما كانت تمثل المساهمة المباشرة لهذا القطاع في التوظيف 266.6 ألف وظيفة وإجمالي مساهمة في التوظيف يقدر بـ 545.6 ألف وظيفة في سنة 2011. كما تظهر لنا القيم في الجدول أعلاه وجود نمو في العمالة في القطاع السياحي لكن بوتيرة بطيئة، تعكس وتيرة النمو في الاستثمار السياحي، والذي من المفروض أن يحتاج إلى عمالة زائدة عن ما هو الحال عليه. وهي مساهمة قليلة جدا، بالمقارنة بمساهمة القطاع في دولتي المغرب ومصر على التوالي لعام 2017، حيث بلغت إجمالي الوظائف المستحدثة من طرف هذا القطاع على التوالي 1.902 مليون و 1.763 مليون وظيفة (UNWTO، 2017).

أما عدد المناصب المستحدثة والمباشرة في القطاع السياحي والموافقة لعدد مشروعات الاستثمار السياحي المستحدثة في نهاية كل سنة خلال الفترة (2013- 2017)، فقد عرفت تزايدا مستمرا يتناسب مع الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع السياحي بالجزائر، كما هي مبينة في الشكل الموالي:

الشكل 2:عدد مناصب الشغل المستحدثة المباشرة في السياحة المو افقة لعدد مشروعات الاستثمار السياحي خلال الفترة (2013 -2017).

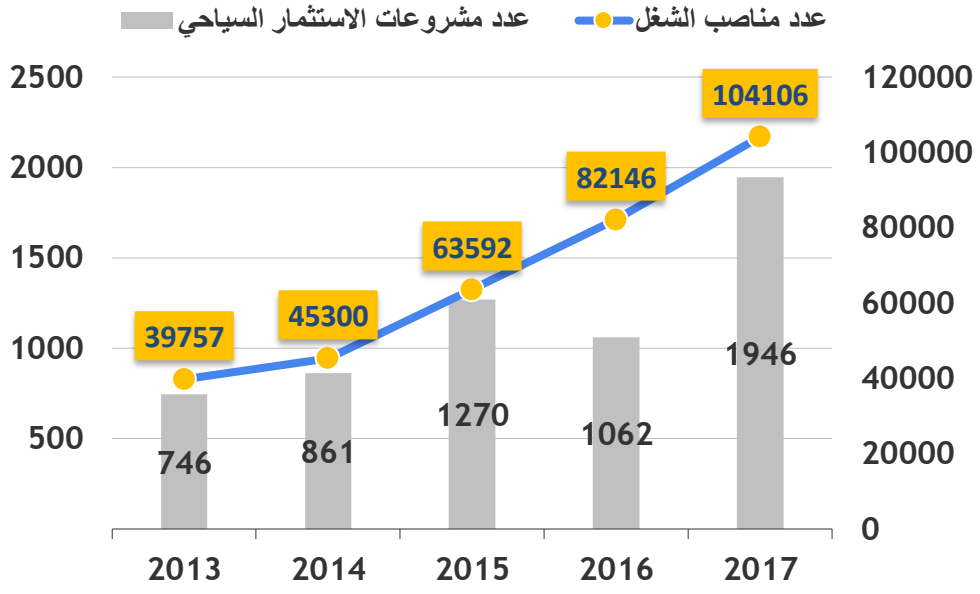

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2017).

2.3.4 مساهمة الاستثمارفي القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام (BIP)

للسياحة دور فعال في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمته بصورة مباشرة في الناتج المحلي الخام (PIB) (حميداتو و حميداتو، 2015، الصفحات 75-76)، واستنادا إلى

إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية سجلت الجزائر نسبة 1.6% من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لعام 2017، والجدول الموالي يوضح تطور حصة الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000- 2017):

الجدول 5:مساهمة الإيرادات السياحية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000 - 2017).

السنوات	مساهمة الإيرادات السياحية في PIB (%)	السنوات	مساهمة الإيرادات السياحية في PIB (%)
2000	1.4	**2009**	1.6
2001	1.6	**2010**	1.5
2002	1.6	**2011**	1.4
2003	1.7	**2012**	1.4
2004	1.8	**2013**	1.5
2005	1.7	**2014**	1.5
2006	1.02	**2015**	1.3
2007	1.7	**2016**	1.4
2008	1.5	**2017**	1.6

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2017).

تظهر بيانات الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع السياحي بالجزائر في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خارج المحروقات لم تتجاوز في المتوسط 1.5 خلال الفترة (2000-2017)، وهي نسبة ضئيلة جدا وبعيدة عن المتوسط العالمي المقدر بـ 10%، حيث سجلت أعلى نسبة عام 2004 قدرت بـ 1.8% وأدنى قيمة عام 2006 قدرت بـ 1.02%، والسبب يعود إلى تركيز الدولة الجزائرية على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى.

3.3.4 مساهمة الاستثمار في القطاع السياحي في المستوى المعيشي

إن الانعكاسات الإيجابية للسياحة والاستثمار فيها على الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة للبلد أو بتوفير مناصب الشغل التي تسمح بالاستيطان الدائم، كل هذا ينعكس بطريقة إيجابية على أفراد هذه المجتمعات بتحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين ظروف حياتهم (بوعموشة، 2012، صفحة 154)، والشكل

الموالي يوضح آثار عائدات القطاع السياحي على المستوى المعيشي من خلال حساب نصيب الفرد من الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة (1995 – 2008):

الشكل 3: تطورنصيب الفرد من الإيرادات السياحية بالجز ائر خلال الفترة (1995 - 2008).

(الوحدة: دولار أمريكي)

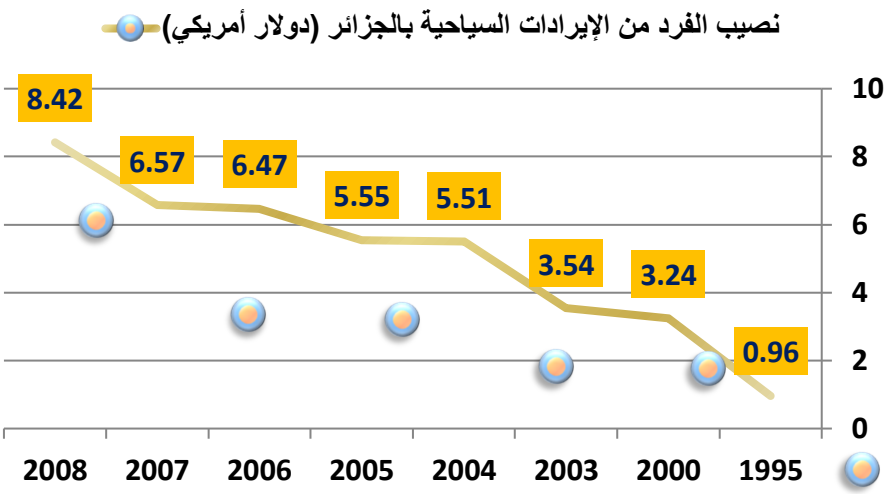

Source: (World Travel & Tourism Counsil, Travel & Tourism Economy Employment, Travel & Tourism direct Industry Algeria, 2008).

من خلال الاطلاع على الجدول أعلاه نجد أن نصيب الفرد الجزائري من الإيرادات السياحية يتطور من سنة إلى أخرى حيث بلغ في المتوسط 4.79 دولار للفرد، ورغم ذلك يبقى هذا المبلغ جد زهيد ما يبرر عدم اهتمام الجزائر بالقطاع السياحي واعتباره قطاع هامشي واعتمادها بشكل كبير على عائدات الاقتصاد الريعي.

4. الامتيازات والحو افز الممنوحة لترقية الاستثمار السياحي في الجز ائر

بالرجوع إلى قانون الاستثمار رقم 09/16 في القسم الثاني منه نجده قد منح الاستثمارات امتيازات وحوافز زيادة على الحوافز الجبائية والشبه الجبائية والجمركية تشترك فيها كل أنواع الاستثمارات، وهناك مشاريع أخرى خصها بمزايا إضافية، كل هذا سنتناوله بنوع من التفصيل على النحو الآتي (بلقنيشي و بودربالة، 2019، الصفحات 119-124):

1.4 الامتيازات المشتركة الممنوحة لكل الاستثمارات

هذه الامتيازات تختلف عبر مراحل إدارة المشروع الاستثماري، فهناك امتيازات تمنح في مرحلة الانجاز و أخرى تمنح في مرحلة الاستغلال.

1.1.4 الامتيازات الممنوحة للاستثمارات خلال مرحلة الإنجاز

أ/ الامتيازات المحددة في القانون 09/16 (قانون رقم 16/09، 2016) **المتعلق بترقية الاستثمار:** تشمل هذه الامتيازات جميع أنواع الاستثمارات المذكورة في المادتين 01 و 02 من القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، دون أي تحديد من حيث طبيعة الاستثمار ولا من حيث المنطقة، إذ تستفيد جميع هذه الاستثمارات من الامتيازات الممنوحة الناتجة عن هذا النظام، وهي مذكورة في المادة 12 الفقرة 01 من القانون السالف الذكر. وهي عموما عبارة عن إعفاءات تتمثل في:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
4) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
5) تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
6) الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء (الرسم العقاري ورسم التطهير)؛
7) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ب/ الامتيازات المحددة في الأمر 03/01 (أمر رقم 01/03، 2001) **المتعلق بتطوير الاستثمار:** بالرجوع إلى الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، نجد أن المشرع الجزائري تناول

الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الباب الثاني تحت تسمية "النظام العام"، وحصرها طبقا للمادة 09 منه فيما يلي:

1) تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
2) الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
3) الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

ج/ الامتيازات المحددة في الأمر 08/06 (أمر رقم 08/06 يعدل الأمر رقم 03/01، 2006) **المعدل للأمر 03/01:** نلاحظ أن المشرع الجزائري طبقا للمادة 07 قد ضبط المصطلحات حيث كان في الأمر 03/01 يستعمل كلمة "الحوافز الضريبية" أما في التعديل أصبح يستعمل كلمة "الحوافز الجمركية"، والتي تنص على الامتيازات التالية:

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
2) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
3) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

نلاحظ في هذا الإطار أن المشرع لم يحدد مدة لهذه الإعفاءات وترك قرار مدة منح الامتيازات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **(ANDI)**.

2.1.4 الامتيازات الممنوحة للاستثمارات خلال مرحلة الاستغلال

خلافا للمرحلة السابقة فقد حدد المشرع الجزائري مدة الإعفاءات وهي ثلاث (03) سنوات بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وما يلاحظ هنا أن الأمر 03/01 لم يحدد مدة الإعفاءات، لكن مع التعديل الذي تم بموجب الأمر 08/06 حدد المشرع مدة الإعفاءات وهي ثلاث (03) سنوات طبقا للمادة 07 من نفس الأمر، وهذه المدة حافظ عليها القانون رقم 09/16، وتتمثل هذه الإعفاءات في:

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAB)؛
3) تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2.4 الامتيازات الإضافية الممنوحة لبعض الاستثمارات

كانت تسمى في الأمر 08/06 بالنظام الاستثنائي وهو نظام خاص ببعض الاستثمارات فقط نظرا لطبيعتها الخاصة.

1.2.4 الامتيازات الممنوحة لفائدة المناطق التنموية

وهي الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، أي بدعم من طرف صندوق دعم الاستثمارات، وحصرها المشرع الجزائري في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة. هذه المناطق يتم تحديدها بموجب تنظيم من طرف المجلس الوطني للاستثمار، فهذا الأخير هو الذي يقوم بتحديد المناطق وطبيعة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أ/ الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز

تستفيد هذه الاستثمارات في مرحلة الإنجاز زيادة على الامتيازات المذكورة في الفقرة الأولى (أ، ب، ج، د، و، ز) من المادة 12، من الامتيازات التالية:

1) تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
2) التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
   - بالدينار الرمزي للمتر مربع (م^2) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لفترة (15) سنة، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب/ الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال

تستفيد الاستثمارات الخاصة بالمناطق التنموية من امتيازات خاصة خلال مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات، يبدأ احتسابها من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر، تتمثل هذه الامتيازات في:

1) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
2) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAB).

هذه الامتيازات ممنوحة لمدة عشر (10) سنوات، وبالتالي فهي تختلف عن الاستثمارات العادية التي تمنح لها لمدة ثلاث (03) سنوات.

2.2.4 الامتيازات الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

نص المشرع على الامتيازات الخاصة بهذه الاستثمارات في المادتين 15 و 16 من القانون 09/16، وما يلاحظ أن في هذا القانون ذكر المشرع الاستثمارات التي تمنح لها الامتيازات فيجب أن تكون متعلقة بالنشاطات السياحية والصناعية والفلاحية أو منشئة لمناصب الشغل (أكثر من 100 منصب شغل).

أما في الأمر 08/06 لم يحدد الاستثمارات على سبيل الحصر، وبالتالي يمكن إضافة استثمارات أخرى يتم الاتفاق عليها بين الوكالة والمستثمر.

أ/ الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الإنجاز

تستفيد الاستثمارات من هذا النوع خلال مرحلة الإنجاز من امتيازات ولا يؤدي وجود عدة امتيازات من نفس الطبيعة سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون إلى تطبيقها معا، وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

ب/ الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال

ترفع مدة امتيازات الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون 09/16 من ثلاث (03) سنوات إلى خمس (05) سنوات عندما

تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

5. المعوقات المعرقلة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر

رغم الإجراءات القانونية التي سنها المشرع الجزائري والتنظيمات المؤسساتية التي أنشأتها الدولة لترقية السياحة وتطوير الاستثمار السياحي، إلا أنه تبقى هناك العديد من العراقيل حالت دون تطوير الاستثمار السياحي وتثمين مناطق التوسع، منها:

1.5 عائق العقار الصناعي

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية (فنادق، مراكز سياحية)، وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، وعليه جاء قانون 03/03 (قانون رقم 03/03، 2003) الصادر في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، ولكن رغم ذلك تبقى هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي، من أهمها نذكر ما يلي (عوينان، 2013، الصفحات 219-220):

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي؛
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنتهي فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل؛
- عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي؛
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية؛
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي؛
- تدهور الموارد الطبيعية بسبب نهب الرمال وغياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية؛
- صعوبة الحصول على العقار خاصة في المدن الكبرى نظرا لارتفاع تكلفته.

2.5 العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي

يواجه المستثمر السياحي سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري عدة عراقيل، ولعل من أهمها نجد العراقيل الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (فقير و لعروم، 2017، الصفحات 7-8):

- **كثرة الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية:** فرغم التسهيلات التي تقدمها الإدارة للمستثمر السياحي، إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر بموجبها إلى أداء 14 مرحلة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته؛
- **الفساد الإداري وغياب الشفافية:** إن كثرة العراقيل وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق غير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة.

3.5 العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي

يتخبط الاستثمار السياحي في الجزائر في عدة عوائق اقتصادية، تتمثل في (فقير و لعروم، 2017، صفحة 8):

- **النقص في البنية التحتية المادية والاجتماعية:** ممثلا في التسهيلات السياحية الأولية والتسهيلات السياحية المساندة، مثل الطرقات، والموانئ، والمطارات، والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة والتكوين، ولتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، فمن ناحية تقوم بتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى تساهم في ترقية ودعم السياحة المحلية والدولية؛
- **عدم الاستقرار الاقتصادي:** يعد الاستقرار الاقتصادي للدولة عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الأجنبي ومنع هروب رؤوس الأموال للخارج، ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في حالات مختلفة من أهمها التضخم، والتخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية؛
- **مشكل التمويل والجدوى الاقتصادية:** تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية، فهي تعاني من عدم توفر رأس المال المطلوب لتمويل المشاريع السياحية والتي تتطلب أموال جد ضخمة، كذلك صعوبة الحصول على القروض بالإضافة إلى تكلفتها المرتفعة، هذه المشاكل التمويلية تقف عائقا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي، مما يجعل درجة

المخاطرة في هذا القطاع كبيرة، وما يزيد الطين بلة قلة دراسات الجدوى الاقتصادية في مجال السياحة الأمر الذي قد يؤخر جذب المستثمرين إلى هذا القطاع (مساني، 2019، الصفحات 213-214).

4.5 ضعف الثقافة السياحية

بالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري وقيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية، وخاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال والضيافة)، أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية، ونقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح والضيف، فمنهم من ينظر إلى السائح بأنه ضيف مما يستدعي التكفل به من حيث مصاريف تحركاته واستهلاكه (عوينان، 2013، الصفحات 230-231).

5.5 مشاكل التلوث البيئي وتدهور التراث الثقافي

التدهور البيئي يعد أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت السياح وخاصة الأجانب إلى الامتناع عن زيارة الجزائر، وذلك راجع إلى نوعية الخدمات المقدمة والحالة السيئة للشواطئ بسبب كثرة النفايات والاستغلال العشوائي لرمال الشواطئ الساحلية.

ونفس القول بالنسبة للصحراء الجزائرية فحالها لا يختلف عن السواحل، فالمعالم التاريخية والأثرية أصبحت مهددة بالزوال بسبب الأضرار الطبيعية والبشرية، وأهم شيء هو غياب الأمن السياحي والرقابة من طرف سلطات الضبط والهيئات القائمة على القطاع السياحي (فقير و لعروم، 2017، صفحة 9).

6.5 تدهور الوضع الأمني

لاشك أن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة (لاسيما العشرية السوداء) يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي (سعداوي و صدوقي، صفحة 110)، مما أدى إلى تراجع توجه المستثمرين وخاصة الأجانب للاستثمار في المشاريع السياحية في الجزائر.

7.5 تغيير الوجهة السياحية

في بعض الأحيان قد لا يجد السائح المحلي راحته في بلده نظرا لعدة أسباب قد تكون ضعف الخدمات السياحية المقدمة وارتفاع أسعارها، أو عدم موافقتها مع تطلعاته، كل هذه الأسباب كفيلة بتغيير وجهة السائح المحلي وجهة سياحية أخرى تتماشى وفقا لإمكانياته

وتطلعاته، وهذا ما حصل مع السياحة الجزائرية حيث يتوجه سنويا أكثر من 2 مليون جزائري إلى الجارة تونس بسبب الأسعار المعقولة وجودة الخدمات السياحية، خاصة ما يتعلق بالإيواء والإطعام ونوعية الهياكل والمنشآت (عوينان، 2013، الصفحات 245-246).

8.5 ضعف الصناعة التقليدية

للصناعات التقليدية دور مهم جدا في تنشيط السياحة، حيث تعتبر من المجالات الرئيسية للاستثمارات السياحية، وواقع الاستثمارات الموجهة للصناعات التقليدية في الجزائر يعاني العديد من المشاكل المتراكمة والصعوبات التي عمقت مشكلتها وحالت دون تطورها، مما انجر عنه عزوف الجزائريين وذوي الاختصاص تدريجيا عن امتهان الأنشطة الحرفية، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل 4: تطور عدد الأنشطة الحرفية خلال الفترة (2012-2017).

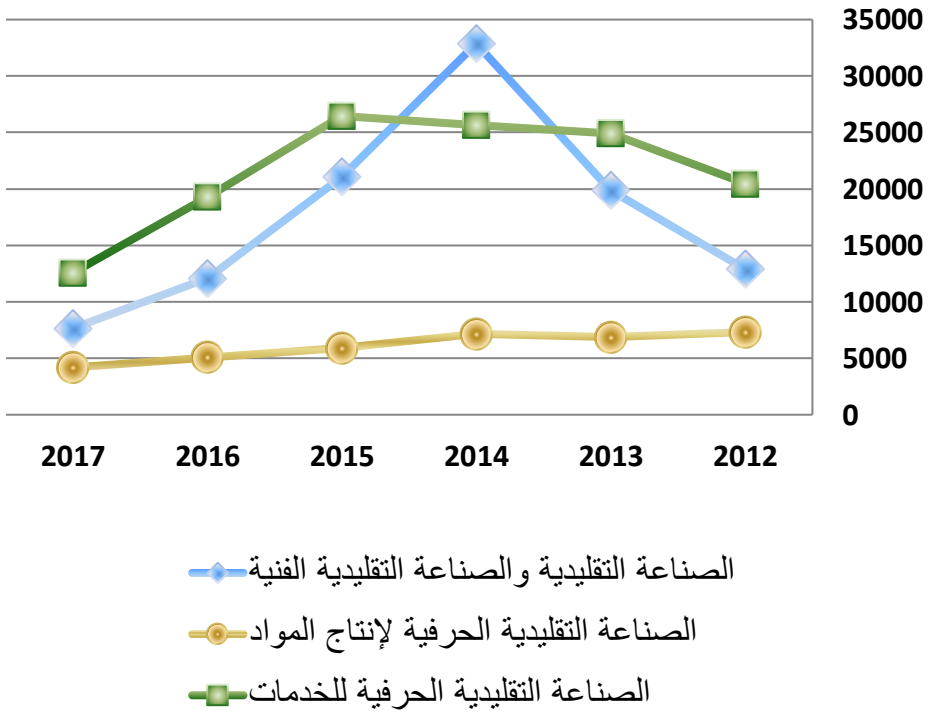

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2017).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض تدريجي لعدد الاستثمارات الموجهة لتنمية الأنشطة الحرفية في الأربع سنوات الأخيرة (من 2014 إلى 2017)، ومن أهم المشاكل والصعوبات التي عملت على الحد من تطور الصناعات التقليدية، نذكر (عوينان، 2013، الصفحات 256-257):

- مشكل التموين بالمادة الأولية والعتاد الضروري لعملية الإنتاج؛
- مشكل التمويل، حيث غالبا ما ترفض مؤسسات التمويل والمصارف عن تزويد الأنشطة الحرفية باحتياجاتها من التمويل لأغراض الاستثمار والتوسع لمواجهة نفقات الاستغلال، ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطرة على القروض المقدمة للحرفيين، نظرا لغياب الضمانات المناسبة؛
- مشكل التسويق، حيث يجد الحرفيون مشاكل عديدة في تسويق منتجاتهم مما يؤثر سلبا على إنتاجهم؛
- صعوبة الحصول على المحلات من قبل الحرفيين؛
- ضعف برامج التكوين وقلة مراكز التكوين المتخصصة، مع عدم وجود نظام تمهين مناسب للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية.

6. الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية تشخيص واقع ومكانة الاستثمار السياحي في الجزائر، باعتبار أن هذا الأخير أصبح يعد من التوجهات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني الجزائري، ويعتبر فرصة حقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالتنمية السياحية، وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة حيث بدأ اهتمام الدولة بالاستثمار في القطاع السياحي وذلك لما يحققه من مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب للعملة الصعبة.

وعند استعراضنا لوضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر، لاحظنا أن هناك انتعاش تدريجي في القطاع السياحي وفي حجم الاستثمارات الموجهة إليه، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال النصوص القانونية الصادرة المتعلقة بالتنمية السياحية وبمناطق التوسع السياحي ومخططات التهيئة السياحية (**SDAT**)، ناهيك عن إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة في تمويل وحماية وتطوير الاستثمار السياحي، ومنح العديد من الامتيازات والحوافز والضمانات لتسهيل ذلك.

ولكن رغم هذا كله ما زال التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي غير كاف ويبقى دون المستوى المطلوب، ويلاقي العديد من المشاكل والعراقيل، ويمكن إرجاع ذلك بدرجة أولى إلى مشكل العقار السياحي وافتقار المجتمع الجزائري للثقافة السياحية ووجود صعوبات في التمويل والحصول على القروض البنكية، ناهيك عن عزوف المستثمر الأجنبي بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي عانت منها الجزائر في العشرية السوداء. الأمر الذي يقودنا إلى تقديم بعض التوصيات ترمي إلى إعطاء الجزائر أولوية قصوى للقطاع السياحي والاستثمار فيه للنهوض به، باعتباره يندرج ضمن برامج التنويع الاقتصادي، وقطاعا حيويا من أجل الخروج من التبعية للمحروقات، ولعل من أبرز التوصيات التي يمكن تقديمها ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي والاستثمار فيه باعتباره مصدرا مهما لجلب العملة الصعبة وتوفير مناصب الشغل؛
- العمل على تقديم تسهيلات للراغبين في الاستثمار السياحي، وتدنية العراقيل لاسيما الإدارية منها؛
- خلق مناخ استثماري مناسب وذلك من خلال منح الامتيازات والحوافز وتوفير الضمانات الضرورية للمستثمر المحلي والأجنبي؛
- نشر الوعي والثقافة السياحية في أوساط المجتمع، وذلك لما يمكن أن يحققه قطاع السياحة من تنمية اجتماعية واقتصادية؛
- تشجيع الاستثمار في الأنشطة الداعمة لصناعة السياحة، كتطوير قطاع النقل السياحي، وتوفير المرافق الضرورية لاحتواء السياح، و إنشاء مكاتب سياحية تتولى عملية الترويج في كافة الدول، تظهر مقومات الجذب السياحية المتوفرة في الدولة ومستوى جودة الخدمات السياحية وكل ما يهم السائح؛
- إقامة شراكات مع البلدان الرائدة في السياحة والاستثمار السياحي من أجل اكتساب الخبرة الكافية في إنشاء وتسيير المنشآت السياحية؛
- خلق برامج تعليمية وتكوينية تكون في مستوى تأهيل اليد العاملة في مجال السياحة، لتحضير جيل كامل يضطلع بمهمة التسيير والاستثمار السياحي.

7. المراجع

المراجع باللغة العربية

المؤلفات

- رعد مجيد العاني. (2008). ***الاستثمار السياحي والتسويق السياحي*** (الإصدار 1). الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- زيد منير عبوي. (2008). ***الاقتصاد السياحي***. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

الأطروحات

- حميدة بوعموشة. (2012). ***دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)***. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- صورية مساني. (2019). ***الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014-***. سطيف، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبد القادر زغاش. (2016). ***دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر- حالة الاستثمارات السياحية الساحلية***. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
- عبد القادر عوينان. (2013). ***السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025***. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة الجزائر3.

المقالات

- الحبيب بلقنيشي، و ملية بودربالة. (2019). ***حوافز الاستثمار السياحي ودوره في تحيقيق التنمية المستدامة في الجزائر***. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، 4 (2)، 113-125.
- إلهام بوغليطة، و الجيلالي بن عوالي. (2019). ***واقع صناعة السياحة الداخلية ضمن المخطط التوجيهي للتنمية السياحية: على ضوء الإحصاءات الوطنية لولاية سكيكدة***. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 8 (3)، 37-57.
- فواز واضح، و سمية فطوش. (2018). ***عوامل جذب الاستثمار ومقوماته في الصناعة السياحية بالجزائر***. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 4 (1)، 537-557.
- مبارك بلالطة. (2007). ***أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية***. مجلة حوليات ، 2 (17)، 125-126.
- محمد الناصر حميداتو، و نصر حميداتو. (2015). ***أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1997-2013***. مجلة رؤى اقتصادية (9)، 73-86.
- محمد مدياني، و عبد الرحمان عبد القادر. (2017). ***أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر***. مجلة العلوم الإنسانية (48)، 511-531.

- مورا د تهتان، و جلول شويرب. (2016). ***أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني***. مجلة المستقبل الاقتصادي (4)، 87-101.
- موسى سعداوي، و زروق صدوقي. ***السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية***. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (2)، 93-116.
- وليد معافة. (2018). ***الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات***. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (13)، 358-371.

المداخلات

- سامية فقير، و محمد أمين لعروم. (2017). ***آليات تنفيذ استراتيجيات الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030***. آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة (صفحة 7). بريكة: معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية وبالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المركز الجامعي ببريكة.

التقارير

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2016). ***التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016***. تاريخ الاسترداد 06 06, 2020، من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: www.dhaman.net
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). ***تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019***. تاريخ الاسترداد 12 07, 2020، من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: www.dhaman.net
- المنظمة العالمية للسياحة UNWTO. (2017). ***التقرير السنوي 2017***. تاريخ الاسترداد 25 03, 2017، من المنظمة العالمية للسياحة: www2.unwto.org

النصوص القانونية

- أمر رقم 03/01. (22 08, 2001). ***المتعلق بتطوير الاستثمار***. الجريدة الرسمية الجزائرية (47).
- قانون رقم 03/03. (19 02, 2003). ***المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية***. الجريدة الرسمية الجزائرية (11).
- أمر رقم 08/06 يعدل الأمر رقم 03/01. (19 07, 2006). ***المتعلق بتطوير الاستثمار***. الجريدة الرسمية الجزائرية (47).
- قانون رقم 09/16. (03 08, 2016) . ***المتعلق بترقية الاستثمار .الجريدة الرسمية الجزائرية*** (46).

مو اقع الأنترنيت

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017 12, 2017). ***بيانات التصريح بالاستثمارات المحلية (2002- 2016)***. تاريخ الاسترداد 18 06, 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2017). ***إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية***. تاريخ الاسترداد 21 06, 2020، من وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.mta.gov.dz
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2017). ***الملفات المعالجة للاستثمارات السياحية على مستوى لجنة تقييم تطور المشاريع خلال (2013-2017)***. تاريخ الاسترداد 02 07, 2020، من وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.mta.gov.dz

References in foreign language

Books

- Durafour, P. B., & Mesplier, A. (1992). ***Le tourisme dans le monde***. France: édition Bréal.
- Rochefoucauld, B. D. (2007). ***L'économie du tourisme***. Rennes, France: édition Bréal.

Journals

- Al-Hallaq, S. S., Athamneh, A. B., & Suleiman, H. M. (2019). ***The impact of foreign direct investment on the growth of the tourism sector in Jordan (1980–2016)***. Journal Public Affaires , 1-9.
- NAWAZ, M. A., & HASSAN, S. (2016). ***Investment and Tourism: Insights from the Literature***. International Journal of Economic Perspectives , 10 (4), 581-590.
- Paramati, R. S., Chi Keung, M. L., & Alam, S. M. (2018). ***The effect of tourism investment on tourism development and CO2***. Journal of Sustainable Tourism , 1-42.

Report

- World Travel & Tourism Counsil, Travel & Tourism Economy Employment, Travel & Tourism direct Industry Algeria. (2008).

Website

- African Development Bank Groupe. (s.d.). ***Tourism investment strategy and implementation plan: Economic Diversification Support Project Tourism specific investment policy and supporting incentive package***. Consulté le 07 28, 2020, sur African Development Bank Groupe: www.afdb.org